Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (37), (NOV. 2025)
SICST2025, www.sicst.ly
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث للعلوم والتقنية
المجلد (10)، العدد (37)، (نوفمبر2025)
ردمد: 3014-6266

دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية المستدامة

(دراسة ميدانية للعاملين صندوق الإعمار بنغازي)

د. عبدالفتاح عبدالرحيم المسماري

أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة بنغازي

عنوان بريد الإلكتروني:iron4212@gmail.com

the role of administrative reforming in sustainable development

abdelfattah almesmari

sociology department,faculty of arts,Benghazi univercity

Received: 30-09-2025; Revised: 10-10-2025; Accepted: 31-10-2025; Published: 25-11-2025

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية المستدامة, تأثير الصعوبات الاقتصادية و السياسية على التنمية في المجتمع الليبي, كما تسعى لإبراز دور الإصلاح المؤسسي في المشاريع التنموية, ومدى تأثيره في إحداث نقلة على المستوى الاقتصادي في مجال التنمية, وتحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي مفاده ما دور الإصلاح المؤسسي في تحقيق التنمية المستدامة, وانطلقت الدراسة من المنظور الوظيفي كتوجه سيسيولوجي لها, واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, من خلال عرض المادة العلمية ومراعة التسلسل الفكري لعناصر الموضوع, و تحديد بعض المفاهيم ذات العلاقة ومن ثم الشروع في عرض العناصر الأخرى, وقد تم الاعتماد على أسلوب المسح الشامل لجميع أفراد مجتمع الدراسة, حيث تم جمع البيانات باستخدام استمارة استبيان, ومعالجة البيانات باستخدام المجموعة الإحصائية spas), وتم تقسيم البحث إلى عدة عناصر تشمل على المقدمة التي تتضمن منهجية البحث , عناصر الموضوع وتفصيلاته , وأخيرا الخاتمة واهم النتائج والتوصيات ,وقائمة المراجع التي تم استخدامها, وقد توصلت الدراسة إلى أهمية عملية الإصلاح المؤسسي في دعم برامج التنمية المستدامة, من خلال إعادة تشكيل وتنظيم خطط والأنظمة المؤسسية وتحسين جودتها بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات الرئيسية :

الدور, الإصلاح الإداري, التنمية المستدامة, التخطيط .

Abstract

The paper is contains on sum of mean points related to the role of administrative reforming in sustainable development , it takes logical steps to views this stages of the study.

at the beginning concentrate on the concepts of sustainable development, institutional reforming generally, its properties , programs , which it gives to the countries which suffering from the retardation , then throw light on the difficulties of both reforming programs and social development in this kind of societies with some examples to this problems. .

In addition , identify the cultures factors and its impact on this countries , finally view the challenges which facing this programs reforming ,the study use the questionnaire to collect the data of the study, and collect data by the comprehensive survey method, then use the(spss), to analyze the data, the result proves that institutional reform has role to achieving sustainable development .

The keywords: sustainable development , administrative reforming .

مقدمة:

تشكل التنمية المستدامة احد اهم المواضيع التي تلعب دورا فاعلا في تحسين مستوى حياة الأفراد من مختلف الجوانب ,لا سيما الاجتماعية منها وخاصة في الدول النامية التي لازالت تصارع من اجل الخروج من دائرة التخلف , الذي ما انفك يقض مضجعها ويعكر صفو حياتها, خاصة فيما يتعلق بعملية رفع مستوى المعيشة وإحداث تغيرات إيجابيه على مختلف الأصعدة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية , معتمدة في ذلك على إعداد خطط مبرمجة هادفة تراعي إمكانياتها المتاحة في اطار وعاء زمني محدد , فعمليات التنمية المستدامة في ليبيا عانت على مستوى البيئة الاجتماعية الحاضنة لمشاريع التنمية, إضافة إلى عدم تحقيق تلك النتائج العملاقة خاصة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات النفطية التي تتوفر عليها الدولة الليبية, كذلك الضعف الذي تعاني منه المؤسسات التنموية والذي انعكس بدوره على فاعلية ونجاح برامج التنمية المستدامة , فالإصلاح الإداري واحد من اهم عملية التمهيد لتحقيق تنمية مستدامة على أسس رصينة, ومن هذا المنطلق تمحور هذا البحث حول دور الإصلاح المؤسسي في تحقيق التنمية المستدامة, حيث سيتم التطرق لمفهوم الإصلاح الإداري ,واهم عناصره وأليات تطبيقه في المشاريع التنموية, إضافة إلى دوره في دوران عجلة التنمية المستدامة, بالإضافة إلى استعراض مفهوم التنمية المستدامة , واهم التحديات الاجتماعية التي تعترض خطط التنمية في ليبيا وخاصة المؤسسية, كما تحتاج إلى الإعداد الجيد ومراعاة الموارد المتاحة , إضافة إلى العوامل الثقافية ونمط القيم السائدة في المجتمعات ,والتي تشكل عاملا جوهريا في دعم خطط التنمية الاجتماعية والإصلاح, ونتيجة لتلك المعوقات التي تتجسد في مشاكل التصنيع وقلة الموارد الطبيعية وانتشار الأمية وسوء التعامل مع السياسات التنموية وانتشار مظاهر الفساد المالي في اغلب المجالات ,إضافة إلى التركيبة الاجتماعية المعقدة التي تناهض التغيير وتتمسك بالنمط التقليدي لتلك المجتمعات, ومن هذا المنطلق تركز هذه الدراسة على دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية المستدامة, فالتنمية في تاريخها والمراحل التي مرت بها كانت دوما تواجه عدة معوقات إدارية ومالية ومؤسسية تعمل على تقليل فاعليتها وجودتها في تقدم المجتمع, وتتمثل أهمية الإصلاح على صعيد المؤسسات الرسمية في كونه يقلل من حجم الفساد ويصلح المنظومة الإدارية ,كذلك ساهمت برامج الإصلاح

في دعم مشاريع التنمية الاجتماعية في هذه المجتمع, الأمر الذي نجم عنه ازدياد حالة الانتعاش الاجتماعي, لذلك لابد من اتخاذ كافة التدابير العلمية الداعمة لعملية الإصلاح الإداري لضمان تحقيق اكبر قدر من أهداف التنمية المستدامة.

أولا الاطار النظري للدراسة:

1- تحديد موضوع وأهمية الدراسة:

يتحدد موضوع الدراسة في كون الإصلاح الإداري يؤدي دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع, من خلال العمل على تطوير جودة عمل المؤسسات لتكن فعالة في إحداث التغيرات الإيجابية المرغوبة, حيث أن المؤسسات الرسمية عانت من الكثير من المشاكل والصعوبات على مختلف الأصعدة , مما جعل جميع مجهوداتها لا تعطي أي نتيجة إيجابية وذلك ناجم من تأثير تلك المشاكل التي تقف حجر عثرة أمام برامج التنمية المستدامة, ومن هذا المنطلق تركز هذه الدراسة على دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية المستدامة, بغية التعرف على التغيرات التي يحدثها الإصلاح الإداري, ومدى تأثيرها في تفعيل وإنجاح الخطط التنموية المراد تنفيذها, فالعوامل الاقتصادية المتمثلة في ضعف التصنيع وسوء التوظيف للموارد يضعف من قدرات التنمية تعتبر من اهم المعوقات التي تؤثر على نجاح برامج التنمية المستدامة, إضافة إلى المعوقات السياسية والتي هي المحرك الأساسي للتنمية ,وهي الأرض الخصبة التي تنمو فيها فكرة التطوير والتنمية للمجتمع, كلها ترتبط بشكل مباشر بعمليات الإصلاح الإداري, لذلك تم التركيز على دور الإصلاح في مكافحة مظاهر الفساد والفوضى, خاصة في ظل الظروف الحالية التي يمر بها المجتمع الليبي , في ظل الحروب والفوضى الثقافية والسياسية وتعاقب الحكومات الغير منسجمة وتأثيرها بشكل مباشر على الوضع التنموي للمجتمع الليبي الذي لا يزال يحاول أن يجد طريقه نحو الازدهار, حيث تتمثل أهمية الدراسة في التركيز على علاقة الإصلاح الإداري بتحقيق افضل مستويات التنمية بالمجتمع الليبي, وتكتسب الدراسة أهمية تطبيقية كونها تمثل ميدان علم اجتماع التنمية وعلم اجتماع المؤسسات الاجتماعية.

2-اهداف الدراسة:

1-التعرف على معوقات الإصلاح الإداري بالمجتمع الليبي.

2- التعرف على دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية المستدامة.

3- الكشف عن علاقة الإصلاح الإداري بالتنمية بالمجتمع الليبي .

3-تحديد المتغيرات:

المتغير المستقل: الإصلاح الإداري.

المتغير التابع: التنمية المستدامة.

4-تساؤلات الدراسة:

1-ما معوقات الإصلاح الإداري في المجتمع؟

2- ما دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية المستدامة؟

3-ما علاقة الإصلاح الإداري بنجاح مشاريع التنمية المستدامة؟

5-تحديد المفاهيم الواردة في الدراسة:

مفهوم الإصلاح الإداري :

يتضمن مصطلح الإصلاح الإداري على اغلب أنواع النشاط القومي المقصود الذي يهدف لتحسين أداء المنظمات الحكومية, لذا نجد الباحثين قد تعددت آرائهم حول هذا المفهوم على النحو الاتي :

يعرف بانه : مجموعة من الأنشطة و خطوات المدروسة التي تهدف لأحداث تغيرات مرغوبة تعمل علي تحسين جودة المؤسسات الحكومية وتنظيمها, والقضاء على الفساد في الأجهزة الرسمية والتناقضات في أهداف المؤسسات المختلفة. **(بابا.2013.ص 236).**

كما يعرف بانه: يشير إلى المدى العريض من الأنشطة المنظمة التي تقوم بها الحكومة برؤية استراتيجية تعتمد على المكاشفة للعثور على أماكن الفساد وتحديد الخلل واتخاذ القرارات المناسبة , ونبذ المركزية والتفرقة العرقية وضمان سيادة القانون على الجميع دون أي استثناء أو وساطة. **(بابا.2013.ص 236).**

التعريف الإجرائي:

الإصلاح الإداري هو عملية هادفة ومقصودة تعمل على إزالة كل الأنظمة القديمة في المؤسسات ومحاربة كافة أشكال الفوضى الإدارية والمالية , والقضاء على كافة أشكال الفساد لتحسين أداء المؤسسات الحكومية.

ومما سبق يتضح أن عملية الإصلاح الإداري تسعى لتحقيق مسار إيجابي للتغيير في المجتمع, من خلال تعديل كافة الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية, والحد من مظاهر الانقسام والفوضى, ونبذ الوساطة في المؤسسات الرسمية للدولة, ودفعها نحو تحقيق خطوات جادة لتغيير منظومتها الإدارية والوظيفية لتكون اكثر فاعلية في المجتمع.

مفهوم التنمية المستدامة :

يعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية و البيئة التنمية المستدامة بانها :

تنمية تسمح بتلبية احتياجات و متطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في ظل الكتلة البشرية المتزايدة بشكل كبير في العالم . **(المسماري,2018,ص5).**

كما تعرف بانها :

المدى العريض من الأنشطة المنظمة التي تقوم بها الحكومة لتلبية رغبات كافة أفراد المجتمع في تحسين الأوضاع المعيشية ,وتطوير المدن والأعمال التجارية والأراضي ويمارس هذا النوع من التنمية سعيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المجالات ,ويشترط فيها أن تتماشى مع الحاضر من خلال تلبية احتياجاته ومتطلباته دون المساس بمتطلبات المستقبل والأجيال القادمة ومتطلباتها. **(المسماري,2018,ص5).**

التعريف الإجرائي:

التنمية المستدامة هي مجموعة من الإجراءات الهادفة التي تنطلق من برامج تضعها الدولة لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع, وتكون مستمرة ومتواصلة وتأخذ في الحسبان متطلبات الحاضر والمستقبل.

ومن هذا العرض لمفهوم التنمية المستدامة يتضح لنا أنها عملية أساسية لأحداث نمط متطور من الحياة الاجتماعية التي تقلل من معاناة الإنسان بحل جميع مشكلاه والتقليل من حجم المعاناة التي يعيشها خاصة في الدول النامية التي تعاني من ويلات الفقر والجهل والحروب , وتعتمد في ذلك على خلق توازن مدروس بين الحاضر والمستقبل في استثمار الموارد المتاحة .

6-المنظور السيسيولوجي للدراسة:

ا-.النظرية البنائية الوظيفية والتي تنطلق من كون المجتمع يتكون من مجموعة من الأنظمة الاجتماعية التي تحافظ على استقراره وازدهاره, حيث يشكل البناء الاجتماعي الاطار المتكامل لهذه الأنظمة, وكل نظام يشكل جزء من هذا البناء ولديه وظيفة يقوم بها, واي خلل في هذا الجزء يؤثر على استقرار البناء, ومن هنا يمكننا توظيف مبادئ هذه النظرية في كون النظام السياسي يمثل جزء من البناء العام للمجتمع الليبي , الذي يعاني من مشاكل في عملية تنظيم المؤسسات الرسمية وانتشار الفساد فيها وضعف الأداء, خاصة في ظل حالة الحرب والانقسام السياسي مما يؤثر على وظيفة هذا الجزء في أداء وظيفته في نجاح عمليات التطوير والبناء والتنمية المستدامة في المجتمع الليبي .**(شماطه, 2018، ص 152 .153).**

ب- نظرية التحديث والتي مفادها الاطار الفكري العام الذي تنطلق منه هذه النظرية يقوم على تصنيف المجتمعات إلى نمط تقليدي ونمط حديث, حيث يمثل النمط التقليدي المجتمعات المتخلفة ويمثل النمط الحديث إلى المجتمعات المتقدمة, والأيمان بتصور خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي الذي يمثل مسيرة المجتمعات من التقليد إلى الحداثة, وهو يمثل المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية التي تعتمد على وجود حتمية أخرى تاريخية تسهم في انتقال المجتمعات الرأسمالية إلى النظام الاشتراكي , وإضافة إلى هذا السياق النظري العام تمثل نظرية التحديث الاجتماعي مفهوم شامل وهي انعكاس لخاصية العمومية , ذلك كونها تتناول موضوع التطور والتنمية السياسية, والتي تنعكس بدورها على الاهتمام الكامل بضرورة التنمية ودعمها لأنها من اهم عوامل تطور المجتمعات, ومن هذا المنطلق سيتم توظيف النظرية بالاستناد على فكرة تحقيق التحديث في الأنظمة السياسية

لكي تكون اكتر تطورا ورغبة في إحداث تغيرات إيجابية في أنظمتها السياسية والإدارية, وذلك عن طريق عمليات الإصلاح الإداري والذي ينعكس على برامج التنمية المستدامة فيها. **(بلحاج,2019,ص6).**

7-عناصر الإصلاح الإداري :

للإصلاح الإداري مجموعة من العناصر الأساسية والتي تعمل على نجاح برامجه ويمكن سردها كالاتي :

ا- تجنب جمود وركود المؤسسات العامة وعدم تجميد القواعد والنظم التي تنظمها لفترات طويلة , حيث انه من الضروري إعادة النظر في هذه القواعد من فترة لأخرى, لتعديلها وجعلها اكثر انسجاما مع الأوضاع الجديدة, وللتقليل بشكل كبير من سيطرة البيروقراطية على هذه المؤسسات .

ب- يكون اختيار قادة المؤسسات وفقا لمعايير النزاهة والكفاءة والشفافية، ولابد من تعزيز الثقة في هذه القيادات ودعمها، لكي تقوم بالقيام بمهامها الموكلة لها في إدارة المؤسسات وحل المشاكل والأزمات التي تعيق هذه المؤسسات من أداء وظيفتها بشكل فعال.

ج- الابتعاد عن المركزية والاعتماد على مشاركة المستويات التنظيمية في الهياكل الأفقية في العمل المؤسسي والإداري، مما يجعل عملية الإصلاح الإداري سليما ومتتابعا ويرسم له أهداف محددة بدقة. **(سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي,2007 ,ص32).**

د. ضرورة وجود شعور بضرورة الإصلاح الحقيقي لكافة المؤسسات الحكومية منبثق عن عدم رضا المنتفعين من خدمات وأداء هذه المؤسسات، ورغبتهم في تطورها على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

هـ-وجود خطة معدة بدقة واستراتيجية لها أهداف واقعية قابلة للتحقيق على ارض الواقع لضمان تحقيق أكبر قدر من أهدافها، ويتطلب تظافر جهود الحكومة مع كل القوى الفاعلة في المجتمع لدعم هذا الإصلاح.

و-وجود ردة فعل قوية وجادة من قبل كل المسؤولين في الدولة وصانعي القرار في مؤسسات الدولة لإحداث الإصلاحات في هذه المؤسسات وتطورها مع الأخذ بعين الاعتبار التاريخ المتراكم من الفوضى والفساد الإداري و المؤسسي فيها.

ر-تقديم دراسات دقيقة محددة عن مستويات الإنفاق والنتائج المترتبة على عملية الإصلاح المؤسسي ومقارنتها بالأهداف المرسومة في الخطط الإصلاحية المعدة، للتأكد من تحقيق هذه الأهداف والوقوف على الصعوبات التي تعترض طريق عجلة الإصلاح الهادفة لإحداث التغيير الإيجابي. **(سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي,2007 ,ص33).**

حيث نجد انه من اهم عناصر الإصلاح المؤسسي وضوح الخطة والاستراتيجية المعتمد عليها في عملية التغيير، أيضا تقييم وضع المؤسسات من كافة الجوانب لوضع حد لكل المشاكل الإدارية، والتنظيمية التي تعيق المؤسسات من أداء دورها بشكل صحيح.

8- مقومات نجاح عملية الإصلاح الإداري:

ا- يجب أن تكون برامج الإصلاح متناسقة ومتتالية ولا تتناقض مع بعضها البعض، وفي الوقت ذاته لا تتعارض مع المستجدات التي تحدث أثناء الشروع في الإصلاح، وان تتصف برامج الإصلاح بالشمولية حيث تعالج كافة القضايا في المؤسسات.

ب- الاعتماد على مبدأ الشفافية مع أفراد المجتمع من خلال إعلامهم بالمزايا والنفقات التي سوف تترتب عن خطط الإصلاح , وتقبل أي نقد أو تعديل على خطة الإصلاح الحالية .

ج- من الضروري أن ينطوي الإصلاح في أهدافه على رفاهية المجتمع وتطوير, من خلال عدم تركز السلطة لدى فئة معينة من المسؤولين , كما يجب فصل المؤسسات الخدمية عن الجهات الرقابية. **(عزت.2023.ص 116).**

د- لابد من وجود إرادة سياسية قوية مؤمنة بحتمية الإصلاح المؤسسي والتطوير في أنظمة الدولة, وان يكون لها القدرة على متابعة عمليات الإصلاحية حتى تحقيق النتائج المرغوبة .

و- التركيز بشكل كبير على إعادة تقييم ورفع كفاءة الأداء المؤسسي , وسير الأعمال ومراعاة سرعة الإنجاز والتشديد على الرقابة الدورية للحد من الخروقات والفساد الذي يعيق عمليات الإصلاح. **(عزت.2023.ص 117).**

استنادا لم تم عرضه من مقومات الإصلاح الإداري, يتبين انه عملية تعتمد بشكل أساسي على الجهود المتوحدة مع الجهات الرسمية للوصول إلى اعلى درجات الإنجاز والفاعلية لرفع الأداء المؤسسي, والذي ينعكس بدوره على مدى تحقيق التنمية لأهدافها في عملية إحداث التغيرات الإيجابية في المجتمع, وفاعلية تلك البرامج التنموية في إحداث نقلة نوعية في كل ما يتعلق بالمجتمع على مختلف الأصعدة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

9- مجالات الإصلاح الإداري:

ا-على الصعيد الاقتصادي:

فعملية التطور والنمو الاقتصادي تعتمد على عناصر متعددة ابرزها الموارد الطبيعية المتاحة و راس المال والموارد البشرية الداعمة لهذا النمو, وهذه العناصر لا يمكن توظيفها واستثمارها بالشكل الأمثل من دون نظام مؤسسي رصين يعمل بشكل فعال مما ينعكس على كل قطاعات المجتمع الاقتصادية.

ب- على الصعيد الاجتماعي:

فالإصلاح الاجتماعي يقوم بدور مهم في عملية إعادة تشكيل وتنظيم المؤسسات الاجتماعية الرسمية , مما يكفل الوصول إلى افضل مستوى من العدالة الاجتماعية وينعكس ذلك بشكل واضح على خطط التنمية المستدامة, من خلال تحسين مستوى الخدمات , وإقامة مؤسسات جديدة تخلق فرص عمل لأفراد المجتمع , إضافة لذلك

يقوم الإصلاح الاجتماعي بحلحلة عديد المشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر, بفضل عملية التنظيم المؤسسي الذي يعتمد على مبادئ النزاهة والشفافية. **(خماس. 2003.ص.3.1).**

ج-على الصعيد السياسي:

حيث يتضمن الإصلاح المؤسسي على تعديل وتطوير نظام الحكم في الدولة ويعيد صياغة السياسة العامة للحكومة, من خلال محاصرة الفساد والاستبداد السياسي وفرض سيادة العدل والقانون والفصل بين السلطات ترسيخ الدور المجتمعي المعاصر من خلال منظمات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني.

د-على الصعيد الإداري:

يعمل الإصلاح الإداري على إدخال تغيرات إيجابية في النظم والأساليب والأدوات المعمول بها في المؤسسات الإدارية لأجهزة الدولة, كما يقوم بتنمية الجهاز الإداري ورفع كفاءته بما يكفل تحقيق اقصى مستوى ممكن من الأهداف المرغوبة, كما أن الإصلاح يدعم التوجهات اللامركزية , ويسعى لتطوير النظم الإدارية واستخدام احدث الأساليب في مكافحة الفساد الإداري والحد من البيروقراطية. **(خماس. 2003.ص.8.4).**

10-معوقات الإصلاح الإداري:

ا-الاختلافات الهيكلية والتي ترتبط بشكل مباشر بالاختلافات في الاقتصاد الليبي كالاقتصاد النفطي الريعي الناجم عن هيمنة قطاع النفط الخام على المساهمة الرئيسية في الناتج المحلي وفي المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

ب-عدم الاستقرار السياسي والذي يلقي بظلاله على كافة مؤسسات الدولة الاقتصادية ويعمل على فشل العديد من خطط وبرامج التنمية.

ج-ربط الإنفاق الاستثماري بشكل مباشر بزيادة مستوى الإيرادات النفطية, حيث تركز كل الحكومات في المجتمع الليبي على الإنفاق المرتبط بالزيادة في مداخيل النفط من دون أي مراعاة لحدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد. **(عبدالله. 2013.ص.340).**

د-فشل السياسات الاقتصادية للدولة نتيجة التخبط الاقتصادي وضعف التخطيط على المدى البعيد والقريب وعدم ملائمة وجدوى السياسة الاقتصادية لدعم برامج التنمية في المجتمع الليبي بشكل فعال.

هـ-انتشار البطالة بشكل كبير وتفاقم نفقتها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي, وقلة الأيدي العاملة المدربة والتي تعتبر ركيزة أساسية في عملية التنمية والتطوير الاجتماعي.

م-انتشار الفساد الإداري والمالي في كل مفاصل الدولة مما يجهض جل برامج الإصلاح ويجعل منها حلول تلفيقيه مؤقتة, وتعمل على استنزاف المال العام من دون أي توظيف صحيح يعمل على تحسين الأوضاع في المجتمع.

و-ارتفاع حجم المديونية العامة للدولة وزيادة الضغط على قطاع النفط وإيراداته في عملية سداد مديونية الدولة جراء تلقيها دعم ومساعدات مادية وبشرية في فترة الحرب ,وتفاقم الأزمات الإنسانية المصاحبة لمرحلة ما بعد الحرب. **(عبدالله. 2013.ص.341).**

11-دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية المستدامة:

أن عملية الإصلاح تتضمن في مضمونها فلسفة إيجابية, تعمل على إحداث تغيرات مقصودة ومدروسة يتوقع من هذه التغيرات أن تحدث نقلة فعالة في تحسين أداء كافة المؤسسات الحكومية, مما ينعكس بشكل كبير على عجلة النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي ويمس أيضا تحسين مستوى التنمية المستدامة, ويمكن إيجاز دور الإصلاح الإداري في إنجاح خطط التنمية المستدامة من خلال النقاط الأتية:

1-يقوم الإصلاح الإداري برفع مستوى الاستخدام الأمثل والمدروس للسلطة والنفوذ , وتوظيفها بشكل فعال لتطبيق تعديلات إيجابية على النظام السائد من اجل تطويره مما ينعكس بشكل إيجابي على عملية التنمية المستدامة.

2-يقلل الإصلاح الإداري من المعوقات السياسية والإدارية للتنمية من خلال الحد من انتشار مظاهر الفساد وسوء استخدام السلطة, إضافة إلى كونه أداة فعالة في تحييد أي قضايا ترتبط بالعنصرية والوساطة مما يجعل العاملين في مجال التنمية المستدامة اكثر ملائمة لقيادة عجلة مشاريع التنمية المستدامة.

3-يجسد الإصلاح الإداري واحد من اهم عناصر التنمية الشاملة في المجتمع, كونه يمهد الطريق لانطلاق برامج التنمية المستدامة من خلال العمل على خلق بيئة امنه ونظيفة, مما يزيل كل مظاهر السلبية كالمحسوبية وعدم النزاهة, والعمل على دفع جميع المؤسسات نحو دعم برامج التنمية في المجتمع. **(عبدالرزاق. 2019.ص.60-64).**

4-يعمل الإصلاح على توجيه برامج التنمية الاقتصادية, ويعمل على استثمار الموارد المتاحة بالشكل الأمثل من دون حدوث أي مشاكل مادية , كونه يقوم ببرمجة خطط التنمية في ضوء الإمكانيات المتاحة ويفرض متابعته لعمل المؤسسات التنموية لتحقيق الأهداف المرغوبة.

5-ان عملية التنمية المستدامة في المجتمع تنطلق من تحسين ورفع مستوى المعيشة لا فراده, وهذا لن يتحقق إلا بعملية تنموية متكاملة على مختلف الأصعدة, أي أنها تتضمن في برامجها تحقيق مبدا العدلة الاجتماعية في الحقوق والواجبات, وتعمل على تحسين جودة الخدمات في المجتمع, وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بعملية الإصلاح الإداري الشاملة التي تهدف لرفع مستوى المؤسسات في المجتمع لكي تكون فاعلة في عملية التنمية المستدامة. **(خليفة. 2017.ص.306-308).**

12-الدراسات السابقة:

تعتبر عملية عرض ومراجعة التراث النظري والأدبيات المتعلقة خطوة مهمة , كونها تتيح المجال للدراسة الحالية من التعرف على خلفيات موضوع الدراسة, وابرز المتغيرات المتعلقة به , حيث إنها تساعد في إعطاء فكرة

واضحة عن تطور الظاهرة موضوع الدراسة واهم الأساليب العلمية التي تم الاعتماد عليها في دراسة موضوع الإصلاح الإداري وعليه فقد تم عرض مجموعة من الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة على النحو الاتي :

ا-دراسة يوسف مسعود الموفي سنة ,(2018), الإصلاح الإداري و المؤسسي كمؤشر للنمو الاقتصادي, وهدفت الدراسة للتعرف على دور السياسات الاقتصادية الإصلاحية في التأثير على التضخم والعجز, واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي, وقد توصلت الدراسة إلى أهمية اتباع سياسة نقدية انكماشية وذلك لتحقيق إصلاح بنيوي مؤسسي شامل يسهم في تطوير الاقتصادي الليبي. **(مسعود. 2018.ص.4).**

ب-اجرى عمار كاظم, دراسة سنة (2020), بعنوان أهمية الإصلاح الإداري في العراق, وهدفت الدراسة للكشف عن اهم العوامل الداعمة لبرامج الإصلاح الإداري في العراق, وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي, وتوصلت الدراسة إلى أن عدم الشفافية من قبل الحكومة كان من اهم معوقات الإصلاح الشامل, بالإضافة إلى صعوبة التوصل بين أجهزة السلطة المختلفة. **(كاظم. 2020.ص.630-635).**

ج-دراسة احمد جنيدي سنة,(2021), بعنوان دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية المستدامة للمنظمات العامة, وهدفت للتعرف على دور الإصلاح الإداري في تعزيز جهود التنمية المستدامة ,وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي, وتم جمع البيانات باستخدام استمارة الاستبيان, وتوصلت الدراسة إلى ضرورة أن يتم الربط بين إصلاح الأجهزة الإدارية الرسمية وبين التنمية المستدامة والعمل على التقليل من سلبيات السياسة العامة للدولة على قطاع التنمية ومشاريعها. **(جنيدي. 2021.ص.29).**

د-دراسة فاخر مفتاح, سنة (2019), بعنوان الإصلاح الشامل للنظام الاقتصادي, وركزت على المشاكل التي تواجه الإصلاح الإداري في القطاعات المصرفية, واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة وتوصلت إلى أن عدم الاستقرار السياسي يعتبر عامل حاسم في فشل خطط التطوير والإصلاح في المجتمع, إضافة إلى تعديل القوانين والتشريعات المعمول بها. **(مفتاح. 2019.ص.91-99).**

هـ-دراسة عبدالفتاح المسماري,(2021), بعنوان إصلاح القيادات الإدارية في أجهزة الدولة ومؤسساتها, وهدفت الدراسة للكشف عن اهم مقومات إصلاح القيادات الإدارية في مؤسسات الدولة, واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي , واستخدمت الاستبيان في جمع البيانات, وتوصلت لان المعوقات السياسية والاقتصادية أدت إلى عدم تحقيق برامج وخطط الإصلاح لأهدافها. **(المسماري. 2021.ص. 4).**

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق لعدة دراسات أجريت في مجتمعات مختلفة فيما يتعلق بدور وعلاقة الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية المستدامة, نجد أنها اتفقت من حيث الهدف والمنهج, كدراسة كل من, يوسف, سنة (2018),ودراسة فاخر مفتاح, سنة,(2019), كذلك دراسة عمار كاظم, سنة,(2020), حيث نجدها ركزت على الجانب الاقتصادي للإصلاح الإداري وربطه بالتنمية المستدامة بشكل مباشر, كما أنها اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي , بينما نجد أن دراسة كل من, احمد الجنيدي,(2021), ودراسة عبدالفتاح المسماري, سنة,

(2021), حيث لم تركز على دور الإصلاح في التنمية المستدامة بشكل مباشر بل كانت متداخلة مع متغيرات أخرى, كما أنها اعتمدت على الدراسة الميدانية في تحليل وجمع بياناتها, واستخدمت استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات, وقد قامت الدراسة الحالية بمراجعة هذه الأدبيات للاستفادة منها وتوظيفها في معرفة تاريخ الظاهرة موضوع الدراسة, حيث سيتم فيما يلي مقارنة نتائج الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث نقاط الاتفاق والاختلاف.

ثانيا الإطار المنهجي للدراسة:

1- نوع الدراسة:

أن تحديد طريقة الدراسة يتوقف على طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، بالإضافة إلى الإمكانيات الفنية والمادية المتاحة للباحث، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، إذ يهتم هذه النوع من البحوث بوصف الوضع الراهن للموضوع، وللمنهج الوصفية عدة أساليب منها: الأسلوب المسحي، والأسلوب المقارن، والأسلوب الارتباطي، وأسلوب دراسة الحالة وغيرها، ولقد اختار الباحث من هذه الأساليب، أسلوب المسح الشامل لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك كونه يتناسب مع حجم مجتمع الدراسة.

2-مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في العاملين بصندوق الإعمار بمدينة بنغازي.

3-وحدة التحليل

وتتمثل وحدة التحليل في الفرد العامل بصندوق بنغازي "ذكر أو أنثى" بمدينة بنغازي.

4-إجراءات جمع البيانات

ا. اختيار أداة الدراسة:

إن أداة الدراسة، أو وسيلة جمع البيانات الرئيسية في هذه الدراسة هي استمارة الاستبيان، فاختيار كوسيلة لجمع بيانات الدراسة يتفق مع طبيعة موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها وخصائص أفراد مجتمع الدراسة.

ب. إعداد أداة الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها، قام الباحث بتصميم استمارة الاستبيان عن دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية المستدامة، وقد مر تصميمها بالعديد من الخطوات والتي يمكن عرضها فيما يلي:

(1) قام الباحث بتجميع قدر من العبارات التي يرى أنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بموضوع الدراسة وأهدافها، وقد تم الحصول عليها من مصادر مختلفة كالخلفية النظرية لهذه الدراسة الذي حدد فيها دور الإصلاح في التنمية المستدامة وكذلك من خلال العديد من الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت الموضوع مثل دراسة الموفى(2018), ودراسة مفتاح(2019)، ودراسة الجنيدي(2021) .

(2) تكونت الأداة في صـــورتها النهائية من جزأين: الأول، تضـــمن بيانات أولية عن المبحوثين تمثلت في: النوع، العمر، المنطقة الســكنية، المســتوى التعليمي، وغيرها وكان عدد الأســئلة الخاصـــة بها وعددها (11) سؤالاً، أما الجزء الثاني، فقد تضـمن أسئلة عن دور الإصـلاح في التنمية المسـتدامة: وقد اشـتمل هذا الجانب على محورين محاور رئيسين وهما:

ا- المحور الأول: يتمثل في معوقات الإصلاح الإداري، وكان عدد الأسئلة الخاصة بهذا المحور (5) أسئلة.

ب- المحور الثاني: يتمثل علاقة الإصلاح بالتنمية، وكان عدد الأسئلة الخاصة بهذا المحور (6) أسئلة.

5-مرحلة جمع البيانات

بعد الانتهاء من إعداد استمارة الاستبيان، تم توزيعها على مجتمع الدراسة, حيث تم جع البيانات بتاريخ,12-6-2025.

6-صدق أداة جمع البيانات وثباتها

تم قياس الصـــدق الذاتي بحســـاب الجذر التربيعي لمعامل الثبات حيث بلغ(89.0), حيث تم الاعتماد على معادلة لكيودر ورتشاردسون صيغة(20), وهذه الصيغة هي:

ن/ن-1 **x** ع-مج س ص/ع

وباستخدام المعادلة باغت قيمت ثبات أداة استمارة الاستبيان (0.85).

7-مجالات الدراسة

1. المجال المكاني: تحدد المجال المكاني (الجغرافي) للدراســـة بمقر صـــندوق الإعمار بمدينة بنغازي بالمجتمع الليبي.
2. المجال البشري: لقد تحدد المجال البشري للدراسة في العاملين بصندوق الإعمار بمدينة بنغازي.
3. المجال الزمني: لقد استغرقت الدراسة الميدانية الفترة الزمنية من(29-5 إلى 13-6 -2025.

8-الأساليب الإحصائية المستخدمة

لقد تم معالجة البيانات عن طريق ما يلي:

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية، لتحديد خصائص مجتمع الدراسة، والإجابة عن تساؤلات الدراسة، كما تم استخدام اختبار (كاي) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات, ومعامل التواق(c), لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات.

9-صعوبات الدراسة

واجهت الباحث أثناء تنفيذه لهذه الدراسة لجملة من الصعوبات من أهمها ما يلي:

1. ندرة المراجع التي تناولت دور الإصلاح الإداري في التمية المستدامة بشكل مباشر، خاصة بالمجتمع المحلي (الليبي).

2. ضيق الوقت المحدد لإجراء الدراسة، مما تطلب وقتاً وجهداً كبيرين في مرحلة جمع البيانات.
3. عدم تعاون بعض أفراد مجتمع الدراســـة أثناء مرحلة جمع البيانات كالملل والامتناع عن الإجابة على أسئلة استمارة الاستبيان.
4. قلة الإمكانيات المادية وعدم وجود أي راعي للدراسة.

10-انتماءات الدراسة

بما أن هذه الدراسة تقع ضمن تخصص علم الاجتماع ، فإن هذه التخصص تندرج تحته العديد من الفروع، كل فرع يهتم بجانب معين من الظاهرة الاجتماعية، ولذا فإن موضـــوع هذه الدراســـة ينتمي إلى فرع من فروع علم الاجتماع، وهو: علم اجتماع التنمية,وعلم الاجتماع الإداري.

ثالثا تحليل البيانات وعرض النتائج :

أولا البيانات المتعلقة بخصائص مجتمع الدراسة:

جدول رقم (1) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	50	%100
إناث	0	%0
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(1) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب النوع، أن نسبة العاملين كلهم من الذكور، حيث بلغت النسبة (100%) .

جدول رقم (2) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب العمر:

فئات العمر	التكرار	النسبة المئوية
30_20	9	% 18
40_30	28	%56
40_فمافوق	13	%26
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول (2) أن الفئة العمرية (30-40) هي الأعلى حيث بلغت(56%), بينما تليها الفئة العمرية(40فمافوق), وبلغت(26%), بينما نجد اقل نسبة كانت للفئة العمرية(20_30) وقد بلغت (9%) .

جدول رقم (3) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	**0**	**%0**
جامعي	**50**	**%100**
ما فوق جامعي	**0**	**%0**
المجموع	**50**	**%100**

من خلال الجدول (3) تبين أن نسبة (50%) أي النسبة الأكبر من أفراد مجتمع الدراسة كانت من ذوي المستوى التعليمي الجامعي, بينما لا يوجد من أفراد مجتمع الدراسة من هم من المستوى الثانوي أو فوق الجامعي، حيث بلغت النسبة(0%) .

جدول رقم (4) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
10_1	8	%16
20_10	10	%16
20_فمافوق	32	%68
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول (4) أن الفئة (20فمافوق) هي الأعلى حيث بلغت(68%), بينما تليها الفئة العمرية (1-10-10-20) وبلغت(16%) .

جدول رقم (5) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب وظيفتهم في جهاز تطوير المدن:

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة المئوية
مهندس	45	%94
مساح	2	%4
مقاول	3	%2
المجموع	50	%100

من خلال الجدول (5) تبين أن نسبة (94%) أي النسبة الأكبر من أفراد مجتمع الدراسة كانت المهندسين في الجهاز, بينما(4%) من أفراد مجتمع الدراسة كانت المساحين, وأخيرا المقاولين حيث بلغت النسبة(2%) .

جدول رقم (6) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب مشاركتهم في مشاريع تنموية

المشاركة في مشاريع تنموية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	35	%70
لا	15	%30
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(6) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب مشاركتهم في مشاريع تنموية سابقة، أن نسبة (35%) من العاملين قد شاركوا في مشاريع تنموية سابقة، بينما نسبة (15%) منهم لم يسبق لهم العمل بمشاريع التنمية .

جدول رقم (7) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب تلقيهم دورات تدريبية

الحصول على دورات تدريبية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	45	%90
لا	5	%10
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(7) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اذا ما كانوا قد خضعوا أو تحصلوا على دورات تدريبية، أن نسبة (45%) من العاملين لم يتحصلوا على دورات تدريبية أو تأهيلية، بينما نسبة (10%) من العاملين كانت لهم دورات تدريبية وتأهيلية .

جدول رقم (8) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب نوع الدورات التي تحصلوا عليها

نوع الدورات التدريبية	التكرار	النسبة المئوية
تنمية بشرية	3	%60
برمجيات	2	%40
المجموع	5	%100

يتضح من الجدول(8) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب نوعية الدورات التدريبية التي تحصلوا عليها، أن نسبة (60%) من الدورات كانت تختص بالتنمية البشرية ومناهجها، بينما نسبة (40%) من الدورات كانت تقتصر على دورات برمجية فقط .

جدول رقم (9) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب دور الإصلاح المؤسسي في الحد من الصعوبات المادية للتنمية

دور الإصلاح في الحد من الصعوبات المادية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	47	%94
لا	3	%6
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(9) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب دور الإصلاح المؤسسي في الحد من الصعوبات المادية للتنمية المستدامة، أن نسبة (94%) من العاملين قد أجابوا بنعم واكدوا على دور الإصلاح المؤسسي في الحد من الصعوبات المادية للتنمية المستدامة، بينما نسبة (6%) منهم لا يعتقدون بان الإصلاح من شانه أن يقلل من تلك الصعوبات المادية.

جدول رقم (10) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اذا ما كان ضعف التمويل احد معوقات الإصلاح المؤسسي

ضعف التمويل كمعوق للإصلاح الاداري	التكرار	النسبة المئوية
نعم	50	%100
لا	0	%0
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(10) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اذا ما كان ضعف التمويل يشكل معوق للإصلاح المؤسسي، أن نسبة (100%) من المبحوثين كانت إجابتهم بان ضعف التمويل هو واحد من معوقات الإصلاح المؤسسي.

جدول رقم (11) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اذا ما كان استنزاف موارد الدولة يعيق إصلاح المؤسسات التنموية

استنزاف موارد الدولة كمعوق لإصلاح المؤسسات التنموية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	50	%100
لا	0	%0
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(11) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اذا ما كان استنزاف موارد الدولة يشكل معوق لإصلاح المؤسسات التنموية، أن نسبة (100%) من المبحوثين كانت إجابتهم تؤكد أن استنزاف موارد الدولة يعتبر احد معوقات إصلاح المؤسسات التنموية .

جدول رقم (12) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب رايهم فيما اذا كان تنمية المؤسسات المتضررة من الحرب تشكل واحدة من صعوبات الإصلاح

تنمية المؤسسات المتضررة من الحرب من صعوبات الإصلاح الإداري	التكرار	النسبة المئوية
نعم	42	%84
لا	8	%16
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(12) أن نسبة (84%), من المبحوثين أجابوا بان تنمية المؤسسات المتضررة من الحرب يمثل احد الصعوبات التي واجهت الإصلاح الإداري, بينما نسبة (16%), من المبحوثين أجابوا بان تنمية المؤسسات المتضررة من الحرب لا تشكل صعوبة للإصلاح.

جدول رقم (13) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اذا ما كانت قوانين الدولة تعرقل عمل المؤسسات التنموية

قوانين الدولة تعرقل المؤسسات التنموية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	35	%70
لا	15	%30
المجموع	50	%100

يتضـــح من الجدول(13) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراســـة حســـب اذا ما كانت قوانين الدولة تعرقل المؤسسات التنموية، أن نسبة (70%) من المبحوثين كانت إجابتهم بان قوانين الدولة تعرقل عمل المؤسسات التنموية, بينما نسبة(30%), منهم كانت إجابتهم بان قوانين الدولة لا تؤثر سلبا على مؤسسات التنمية.

جدول رقم (14) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اذا كان إصلاح المؤسسات السياسية يسهم في نجاح مشاريع التنمية المستدامة

إصلاح المؤسسات السياسية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	41	%82
لا	9	%18
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(14) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اذا ما كان إصلاح المؤسسات السياسية تسهم في نجاح مشاريع التنمية ، أن نسبة (82%) من المبحوثين كانت إجابتهم تؤكد أن إصلاح المؤسسات السياسية يساهم في نجاح مشاريع التنمية, بينما نسبة(18%), كانت إجابتهم بان إصلاح المؤسسات السياسية لا يساهم في نجاح مشاريع التنمية.

ثانيا الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

التساؤل الأول ما هي معوقات الإصلاح الإداري بالمجتمع الليبي ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم تحليل إجابات مجتمع الدراسة وعرضها في الجدول الاتي:

جدول رقم (15) يبين معوقات الإصلاح الاداري في المجتمع:

المعوقات الاقتصادية	التكرار	النسبة المئوية
الفساد الإداري والمالي	25	%50
الوساطة والمحسوبية	7	%20
العنصرية والفوضى السياسية	10	%16
ضعف أجهزة الدولة وعدم وضوح الأهداف	8	%14

المجموع	**50**	**%100**

يشير الجدول رقم (15) أن اعلى نسبة كانت الفساد الإداري والمالي حيث بلغت (50%), وتأتي بعدها الوساطة والمحسوبية حيث كانت نسبتها (20%)، وتليها العنصرية والفوضى السياسية حيث بلغت نسبتها (16 %) , ضعف أجهزة الدولة وعدم وضوح الأهداف حيث بلغت(14%).

التساؤل الثاني هل يساهم الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم تحليل إجابات مجتمع الدراسة وعرضها في الجدول الاتي:

جدول رقم (16) يبين مساهمة الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة	الاصلاح الاداري		المجموع
	تؤثر	لاتؤثر	
يساهم	19	8	27
لا يساهم	14	9	23
المجموع	**33**	**17**	**50**
دالة عند مستوى دلالة (0.05)	**X=8.15**	**Df=1**	**C=0.28**

يوضح الجدول رقم (16) وجود علاقة دالة إحصائيا بين الإصلاح الإداري والتنمية المستدامة, حيث بلغت قيمة(**x=8.15**)، بدرجة حرية(1), وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(0.05),وقد وصلت قوة العلاقة حسب معامل (c=0.28), وذلك يعني أن عملية الإصلاح الإداري تساهم في نجاح برامج التنمية المستدامة , مما يجعل تحقيق أهداف التنمية يرتبط بمستوى الإصلاح الإداري الذي تم تحقيقه.

التساؤل الثالث هل توجد علاقة بين الإصلاح الإداري ونجاح مشاريع التنمية المستدامة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم تحليل إجابات مجتمع الدراسة وعرضها في الجدول الاتي:

جدول رقم (17) يبين العلاقة بين الإصلاح الإداري و نجاح مشاريع التنمية:

مشاريع التنمية	الاصلاح الاداري		المجموع
	تؤثر	لاتؤثر	
ناجحة	18	10	28
غير ناجحة	14	8	22
المجموع	**32**	**18**	**50**

دالة عند مستوى دلالة (0.05)	X=7.25	Df=1	C=0.16

يوضح الجدول رقم (17) وجود علاقة دالة إحصائيا بين الإصلاح الإداري ونجاح مشاريع التنمية, حيث بلغت قيمة(x=7.24)، بدرجة حرية(1), وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(0.05),وقد وصلت قوة العلاقة حسب معامل (c=0.16), وذلك يعني أن برامج الإصلاح الإداري تؤثر على سير عجلة التنمية في المجتمع, حيث تصطدم تلك المشاريع بعدة مشاكل كقلة الخبرات المتخصصة, وسوء التخطيط وضعف أجهزة الدولة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراسة موضوع دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية المستدامة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج سوف نوجزها في الاتي:

أولا النتائج المتعلقة بخصائص مجتمع الدراسة:

1-أن العاملين في اللجنة كانوا كلهم من الذكور، حيث بلغت النسبة (100%),بينما لا يوجد أي إناث تعمل مع اللجنة حيث بلغت النسبة(0%) .

2- أن الفئة العمرية (30-40) هي الأعلى حيث بلغت(56%), بينما تليها الفئة العمرية(40فمافوق), وبلغت(26%), بينما نجد اقل نسبة كانت للفئة العمرية(20_30) وقد بلغت (9%) .

3- أن نسبة (50%) أي النسبة الأكبر من أفراد مجتمع الدراسة كانت من ذوي المستوى التعليمي الجامعي, بينما لا يوجد من أفراد مجتمع الدراسة من هم من المستوى الثانوي أو فوق الجامعي، حيث بلغت النسبة(0%) .

4- أن فئة سنوات الخبرة من (20فمافوق) هي الأعلى حيث بلغت(68%), بينما تليها الفئة العمرية (1-10-10-20) وبلغت(16%) .

5- أن نسبة (94%) النسبة الأكبر من أفراد مجتمع الدراسة كانت من المهندسين العاملين في اللجنة, بينما(4%) من أفراد مجتمع الدراسة كانت المساحين, وأخيرا المقاولين حيث بلغت النسبة(2%) .

ثانيا النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

1- خلصت الدراسة إلى أن نسبة (35%) من العاملين قد شاركوا في مشاريع تنموية سابقة، بينما نسبة (15%) منهم لم يسبق لهم العمل بمشاريع التنمية .

2- كما بينت أن نسبة (45%) من العاملين لم يتحصلوا على دورات تدريبية أو تأهيلية، بينما نسبة (10%) من العاملين كانت لهم دورات تدريبية وتأهيلية .

3- توصلت الدراسة إلى أن نسبة (60%) من الدورات كانت تختص بالتنمية البشرية ومناهجها، بينما نسبة (40%) من الدورات كانت تقتصر على دورات برمجية فقط .

4- بينما تشير الدراسة إلى أن نسبة (94%) من العاملين قد أجابوا بنعم واكدوا على دور الإصلاح الإداري في الحد من الصعوبات المادية للتنمية المستدامة، بينما نسبة (6%) منهم لا يعتقدون بان الإصلاح من شانه أن يقلل من تلك الصعوبات المادية.

6- كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة (100%), من المبحوثين كانت إجابتهم بان ضعف التمويل هو واحد من معوقات الإصلاح الإداري.

7- كما خلصت إلى أن نسبة (84%), من المبحوثين أجابوا بان تنمية المؤسسات المتضررة من الحرب يمثل احد الصعوبات التي واجهت الإصلاح الإداري, بينما نسبة (16%), من المبحوثين أجابوا بان تنمية المؤسسات المتضررة من الحرب لا تشكل صعوبة للإصلاح.

8- كذلك توصلت إلى أن نسبة (70%) من المبحوثين كانت إجابتهم بان قوانين الدولة تعرقل عمل المؤسسات التنموية, بينما نسبة(30%), منهم كانت إجابتهم بان قوانين الدولة لا تؤثر سلبا على مؤسسات التنمية.

9- توصلت الدراسة إلى أن نسبة (82%) من المبحوثين كانت إجابتهم تؤكد أن إصلاح المؤسسات السياسية يساهم في نجاح مشاريع التنمية, بينما نسبة(18%), كانت إجابتهم بان إصلاح المؤسسات السياسية لا يساهم في نجاح مشاريع التنمية.

ثانيا النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة:

1-اوضحت الدراسة أن الفساد الإداري والمالي من اهم معوقات الإصلاح الشامل حيث بلغت (50%).

2- كما بينت الدراسة أن الوساطة والمحسوبية تمثل عائق كبير أمام برامج الإصلاح الإداري حيث كانت نسبتها (20%).

3- اثبت الدراسة أن العنصرية والفوضى السياسية أثرت بشكل سلبي على خطط الإصلاح الإداري التنموية حيث بلغت نسبتها (16 %).

4- توصلت الدراسة إلى أن ضعف أجهزة الدولة وعدم وضوح الأهداف تربك بشكل كبير خطط الإصلاح الإداري حيث بلغت(14%).

5- أوضحت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائيا بين دور الإصلاح الإداري وتحقيق التنمية في المجتمع عند مستوى دلالة(0.05).

6- أوضحت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائيا بين الإصلاح الإداري ونجاح مشاريع التنمية عند مستوى دلالة(0.05).

ثالثا مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

1-اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كل من, يوسف, سنة (2018),ودراسة فاخر مفتاح, سنة,(2019), كذلك دراسة عمار كاظم, سنة,(2020), حيث نجدها ركزت وأشارت إلى الجانب الاقتصادي للإصلاح الإداري وربطه بالتنمية المستدامة بشكل مباشر, كما أنها حيث نجدها ركزت على المعوقات الاقتصادية والسياسية للإصلاح الإداري و تأثيرها على نجاح برامج التنمية في المجتمع.

2- بينما اختلفت الدراسة الحالية مع احمد الجنيدي,(2021), ودراسة عبدالفتاح المسماري, سنة, (2021), حيث لم تركز على دور الإصلاح في التنمية المستدامة بشكل مباشر بل كانت متداخلة مع متغيرات أخرى, حيث لم تركز على تلك المعوقات الاقتصادية والسياسية للإصلاح بشكل مباشر بل كانت متداخلة مع متغيرات أخرى, كالعوامل الثقافية والاجتماعية, مما يعني اختلاف المعوقات ونوعها ومدى تأثيرها حسب المجتمع والظروف السياسية والاقتصادية التي يعيشها, فالظواهر تختلف باختلاف المجتمعات ونمط حياتها ومعيشتها

التوصيات:

1- زيادة الاهتمام بمشاريع التنمية الاجتماعية بشكل كبير من خلال دعم المؤسسات الاجتماعية ذات الطابع التنموي وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها, من خلال إصلاح شامل.

2- إقامة الندوات التوعوية للتعريف بأهمية دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية المستدامة وانعكاس ذلك على رفاهية الفرد والمجتمع.

3- تعديل القوانين والتشريعات بما يتماشى مع التطور الذي يشهده العالم هذه الأيام لضمان اقصى مستوى من تحقيق أهداف التنمية وتحسين الأوضاع الاجتماعية للأفراد.

4- مواصلة عمليات التطوير الاجتماعي والاستمرار في تنفيذ برامج الإصلاح الشامل في كافة جوانب الحياة الاجتماعية في المجتمع .

5- ضرورة إشراك الأهالي في عمليات الإصلاح و التنمية وإقناعهم بأهميتها ولهم للحصول على حياة افضل من خلال توعيتهم بأهمية ذلك لهم .

6- دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية قبل الشروع في تنفيذ خطط وبرامج الإصلاح الإداري, للوقوف على كافة المعوقات الاقتصادية والسياسية ومحاولة إيجاد حلول لها.

7- إجراء البحوث والدراسات في مجال علاقة الإصلاح بالتنمية الاجتماعية وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه برامجه في دول العالم الثالث .

8- الاستعانة بالخبرات في الدول المتقدمة ومحاولة استضافتها بشكل دوري لتدريب العناصر الوطنية في مجال الإصلاح والتطوير الإداري و المؤسسي .

المراجع :

1-احمد الجنيدي,دور الإصلاح الإداري في تحقيق التنمية المستدامة, الإسكندرية, كلية العلوم المالية والإدارية, 2021.

2-اسماء عزت," الإصلاح المؤسسي والحوكمة كركيزة لبناء الدولة المصرية",المجلة الدولية للسياسات العامة , مجلد(2) ,عدد(3), 2023 .

3- الصديق حليفة, ,"الإصلاح السياسي وتأثيرها على التنمية", مجلة كلية الآداب, جامعة الزاوية, ليبيا, 2017.

4- صالح بلحاج, , "التنمية السياسية, مجلة الجزائر العلمية", كلية الدراسات الاجتماعية, الجزائر, 2019.

5-عبدالناصر شماطة, المختصر في النظرية الاجتماعية, الطبعة الأولى, ليبيا, الجامعة المفتوحة, ,2018، .

6- عبدالفتاح المسماري, "إصلاح القيادات الإدارية في أجهزة الدولة ومؤسساتها", مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية, مجلد(4),عدد(1), 2021.

7- عبدالفتاح المسماري ,"الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية المستدامة",المؤتمر العلمي الدولي الخامس للبيئة والتنمية المستدامة, اجدابيا, ليبيا2018,.

8-عمار كاظم, ,"أهمية الإصلاح المؤسسي في العراق",مجلة العلوم القانونية والسياسية,عدد(5), العراق2020.

9- زينب عبدالرازق ,"الإصلاح الإداري ومتطلبات التنمية المستدامة" ,المجلة العلمية الجامعية , 2018.

10- سحر عبدالله, "الإصلاح الإداري والمؤسسي",المجلة العلمية لكلية التجارة, جامعة الأزهر, عدد(10),مصر, 2013.

11- فاخر مفتاح.,الإصلاح المؤسسي للقطاعات الاقتصادية, مؤتمر الإصلاح المؤسسي,مركز البحوث والاستشارات , جامعة بنغازي,ليبيا, 2019 .

12- مسلم بابا,"محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي",مجلة السياسة والقانون,عدد(9), 2013.

13- وليد خماس, ,علم اجتماع التنظيم, جمهورية مصر العربية,مكتبة الأنجلو المصرية, 2003.

14- يوسف مسعود, ,"الإصلاح المؤسسي كمؤشر للنمو الاقتصادي", مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية,عدد(2), 2018.

15-سياسة التنمية للإصلاح المؤسسي ,إدارة التنمية الاجتماع